Royaume du Maroc

Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Etrangères
et de La Coopération Internationale Chargé des Marocains
Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration

المملكة المغربية

الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة
المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

مشروع نجاعة الأداء للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

السنة المالية 2018

الفهرس

الجزء الأول :

.....

3.

تقديم

الوزارة.....

3.....

1-تقديم موجز حول استراتيجية

الوزارة.....3

1.تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم السنة

2018.....5

2.ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم السنة 2018 حسب

البرامج.....6

3.تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو

العمليات.....8

4.تقديم الاعتمادات حسب الجهات

.....11

الجزء الثاني : تقديم

البرامج.....12

البرنامج 1 : قيادة

وحكامة.....12

البرنامج 2 : مغاربة

العالم.....15

البرنامج 3 : الهجرة و اللجوء.....35
الجزء الثالث: محددات النفقات.....43
محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....43
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....43
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان.....45

الجزء الأول : تقديم الوزارة

1- تقديم موجز حول استراتيجية الوزارة

1-1- سياسة الهجرة بالمغرب

تعتبر المملكة المغربية بلدا متميزا من حيث السياسات المتعلقة بالهجرة نظرا لتوافر مجموعة من المحددات التي جعلته يتوفر على جالية هامة بالخارج تقدر بأكثر من 4,2 مليون مواطن ومواطنة تقطن في حوالي 100 بلد استقبال، إضافة إلى أنه يشكل أرضا لاستقرار عدد من المهاجرين الذين يقدر عددهم بأزيد من 86206 مهاجر مقيمين بالمملكة، وذلك حسب الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى لسنة 2014.

ومن المراحل الأساسية لسياسة الهجرة بالمملكة، اعتماد استراتيجيتين وطنيتين، الأولى تتعلق بالاستراتيجية الوطنية الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، والثانية تتجسد في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالهجرة واللجوء.

فالاستراتيجية الأولى ترتكز على دستور المملكة لسنة 2011، والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه السامية، بالإضافة إلى المكتسبات التي راكمتها البرامج الحكومية المتعاقبة. ومنذ إرسائها سنة 2014، سعت الحكومة إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة في:

- الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج؛
- حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛
- مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم الأصلي؛

وقد تم اعتماد الاستراتيجية الثانية الخاصة بالهجرة واللجوء وفقا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بعد اطلاعه في يوليوز 2013، على تقرير موضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يدعو فيه إلى بلورة سياسة وطنية جديدة من أجل حماية حقوق المهاجرين، مبنية على تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر لقضايا الهجرة، وتفعيل عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، ومواكبة ذلك بسياسة عمومية لإدماج المهاجرين الذين تمت تسوية

وضعيتهم، كل ذلك وفق القناعة الراسخة التي عبر عنها جلالته في توجيهاته بكون أن " قضايا الهجرة يجب أن تعالج وفق مقاربة شاملة وإنسانية"، وهي القناعة التي ارتكز عليها مسلسل إصلاح سياسة الهجرة بالمغرب.

ومنذ الإعلان عن تبني المغرب لسياسة وطنية جديدة للهجرة، تم اتخاذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى إرساء الأسس المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لهذه السياسة الجديدة . وقد تم في هذا الإطار تعزيز التدبير الحكومي لقضايا الهجرة في 10 أكتوبر 2013 عبر توسيع مهام وصلاحيات القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، لتشمل قضايا الهجرة واللجوء، و أصبحت تسمى " الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة"، الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنسيق وتنفيذ الاستراتيجيتين الوطنيتين المشار إليهما أعلاه، وتحديث الإطار القانوني و التنظيمي لظاهرة الهجرة، من خلال تحيين القانون الخاص بالهجرة ووضع قانون متعلق باللجوء، وآخر بمكافحة الإتجار بالبشر، مع السهر على تتبع وتنفيذ البرامج الخاصة بإدماج المهاجرين وتسهيل ولوجهم إلى الخدمات العامة والبرامج الوطنية بنفس الشروط المخولة للمغاربة.

وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات وإطلاق مبادرات متعددة، وتمويل العديد من المشاريع الرامية من جهة أولى إلى الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز حقوقهم ومساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي، ومن جهة أخرى تقديم المساعدة والتوجيه للمهاجرين المقيمين بالمغرب وتسهيل اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن مساهمتهم في تنمية بلد الإقامة وبلدانهم الأصلية.

1.2مهام الوزارة وتنظيمها :

وفقا للمقتضيات الواردة في المرسوم رقم 2.14.192 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون (ج.ر، عدد 6246 بتاريخ 10 أبريل 2014) وأخذا بعين الاعتبار اختصاصات القطاعات الوزارية الأخرى ذات الصلة، تعمل الوزارة على إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، والمهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب، وذلك بالتنسيق مع القطاعات و المؤسسات المعنية داخل المغرب وخارجه.، ولهذه الغاية يعهد للوزارة القيام بالمهام التالية:

- تقوية التضامن والنهوض بالعمل الاجتماعي لفائدة مغاربة العالم؛
- الحفاظ على الهوية المغربية وتوطيدها؛
- الحث والحرص على الارتقاء بالخدمات العمومية لصالح مغاربة العالم؛
- تيسير الاندماج في دول الاقامة؛
- تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب؛
- إعداد السياسة الحكومية في مجال الهجرة واندماج المهاجرين اللاجئين والسهر على تنفيذها؛
- العمل على إرساء حكامة رشيدة لمنظومة الهجرة؛
- تمثيل الحكومة لدى المنظمات غير الحكومية وفي الملتقيات الدولية المعنية بشؤون الهجرة؛
- الإشراف على إعداد السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب؛
- تنسيق وتتبع السياسة الحكومية في مجال العلاقات مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المهاجرين في الخارج وشؤون الهجرة، وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة.

ومن أجل التنفيذ الفعال لهذه المهام والاختصاصات تمت هيكلة الوزارة لتشمل بالإضافة إلى ديوان السيد الوزير- على إدارة مركزية ومصالح لاممركزة.

- على المستوى المركزي :
  - الكتابة العامة؛
  - المفتشية عامة؛
  - مديرية شؤون الهجرة؛
  - مديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية؛

- مديرية التعاون والدراسات والتنسيق القطاعي؛
- مديرية التواصل وتعبئة كفاءات مغاربة العالم ؛
- مديرية الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات.

تجدر الإشارة ، إلى أن كل بنية إدارية مشار إليها أعلاه تتوفر على أقسام ومصالح إدارية؛ طبق ما هو منصوص عليه في قرار رقم 4360.14 الصادر في فاتح ديسمبر 2014 بشأن إحداث وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للوزارة (ج.ر عدد 6330 بتاريخ 29 يناير 2015).

- على المستوى اللامركزي :

بالإضافة إلى المصالح المركزية تم إحداث مصالح لاممركزة وفق القرار رقم 4359.14 الصادر في فاتح ديسمبر 2014 بشأن إحداث وتنظيم المصالح اللاممركزة للوزارة (ج.ر عدد 6330 بتاريخ 29 يناير 2015).حيث تم ، إحداث 3 مصالح (دور) للمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة من أجل تنسيق قضايا الهجرة على المستوى الجهوي، وتسهيل علاقات القرب ما بين المؤسسات المحلية والمغاربة المقيمين بالخارج من جهة، والمهاجرين المقيمين بصفة قانونية بالمغرب من جهة ثانية× بالإضافة استقبال مغاربة العالم والمهاجرين وإرشادهم ومواكبتهم في مختلف القضايا التي تندرج في إختصاصات الوزارة مع شركائها.

- على مستوى بلدان الاستقبال:

تواصل الوزارة برنامج إحداث المراكز الثقافية "دار المغارب" وذلك عبر إصدار المرسوم رقم (2.14.817) الذي يهدف إلى تحسين إدارة هذه المراكز التي تتمثل مهامها الرئيسية في تعزيز الثقافة المغربية بين مغاربة العالم لدى دول الاستقبال، وتوطيد علاقتهم ببلدهم الأصلي –المغرب-. وقد كانت أولى تجارب افتتاح هذه المراكز، بافتتاح مركز مونتريال بكندا.

وعليه، تتشكل هيكلة ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول ثلاثة برامج:

1. برنامج مغاربة العالم؛
2. برنامج الهجرة واللجوء؛
3. برنامج الدعم والقيادة.

1. تقديم الاعتمادات برسم السنة 2018

جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة N-1)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة N)	% مشروع قانون المالية لسنة N/ قانون المالية للسنة N-1
الموظفون	25 907 000	26 496 000	+2,2%
المعدات والنفقات المختلفة	388 000 000	388 000 000	0%

الاستثمار[1]	177 000 000	157 000 000	-12,7%
المجموع	590 907 000	571 496 000	- 3,4%

جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة N (6)*
	مشروع قانون المالية للسنة N (1)	مشروع قانون المالية للسنة N (2)	تحويلات أو دفوعات (3)	مشروع قانون المالية للسنة N (4)	تحويلات أو دفوعات (5)	
الموظفون	26 496 000					
المعدات والنفقات المختلفة	388 000 000				10.000.000	
الاستثمار	157 000 000					
المجموع	571 496 000					

2. ملخص الاعتمادات برسم السنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة N-1)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة N)			% مشروع قانون المالية للسنة N / قانون المالية للسنة N-1
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
برنامج القيادة والحكامة	413.600.000	11.393.280	326.770.000	68.050.000	**-4,4%**

برنامج الهجرة واللجوء	8.565.120	4.239.360	200.000	6.950.000	**+ 25%**
برنامج مغاربة العالم	172.741.870	10.863.360	61.030.000	82.000.000	-12,2%
المجموع	590 907 000	26 496 000	388.000.000	157.000.000	**-3,4%**

جدول 4: ملخص الاعتمادات حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة N (6)*
	مشروع قانون المالية للسنة N (1)	مشروع قانون المالية للسنةN (2)	تحويلات أو دفوعات (3)	مشروع قانون المالية للسنةN (4)	تحويلات أو دفوعات (5)	
برنامج القيادة والحكامة	396.213.280				10.000.000	406.213.280
برنامج الهجرة واللجوء	11.389.360					11.389.360
برنامج مغاربة العالم	153.893.360					153.893.360
المجموع	571.496.000				10.000.000	571.496.000

3. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

جدول 5: ملخص اعتمادات الميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة :

برنامج قيادة وحكامة

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	**52 780 000,00**		**52 780 000,00**
مساعدة للجمعيات العاملة لصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج و دعم الهجرة	**254 050 000,00**		**254 050 000,00**
ترتيب الندوات و المنتديات	**6 290 000,00**		**6 290 000,00**
مساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	**1.000 000,00**		1.000 000,00
مساهمة لفائدة الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي و الاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة	**10 000 000,00**		10 000 000,00
الإدماج والنهوض بالمجال الاجتماعي و الثقافي	**250 000,00**		**250 000,00**
تحسيس و شراكة	**2 000 000,00**		2 000 000,00
تحديث تسيير الموارد البشرية	**400.000,00**		
تدبير و تجهيز المباني		**68 050 000,00**	68 050 000,00

برنامج مغاربة العالم

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم اجتماعي لفائدة المجموعات المعوزة	**28 000 000,00**		
دعم تربوي لفائدة المجموعات المعوزة	**4 100 000,00**		
تواصل وتحسيس	**6 830 000,00**		
برنامج التكوين المهني لصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج	**500 000,00**		
تنظيم المخيمات لفائدة الجالية المغربية بالخارج	**2 500 000,00**		
تنظيم الجامعات الصيفية	**8 000 000,00**		
دعم وإنعاش الأنشطة الثقافية	**10 000 000,00**		
المنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج	-		
تجهيز المراكز الثقافية	**700 000,00**		
تقوية وتحسين قدرات الجمعيات	**200 000,00**	**12 000 000,00**	12 200 000,00
تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج	**200 000,00**	**8 000 000,00**	**8 200 000,00**
تنمية الشراكة		**34 000 000,00**	34 000 000,00
تنظيم المدارس الصيفية بالمغرب لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج		**1 500 000,00**	**1 500 000,00**
برنامج التكوين المهني لفائدة الشباب في وضعية صعبة لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج		**1 500 000,00**	**1 500 000,00**
تنظيم المخيمات لفائدة أبناء الجالية المغربية بالخارج في وضعية صعبة		**5 000 000,00**	**5 000 000,00**
بيع العقارات		**20 000 000,00**	20 0**00 000,00**

شؤون الهجرة

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
اتصال و توعية	100 000,00		100 000,00
دعم و إنعاش الأنشطة الثقافية و التربوية لفائدة المهاجرين	100 000,00		100 000,00
برنامج شراكة		6 950 000,00	6 950 000,00

جدول 6: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

الوزارة لا تتوفر على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

جدول 7: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج الحكامة و القيادة

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
المساهمة في صندوق الدعم الخاص للعمل الثقافي والاجتماعي للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	10 000 000,00

4. تقديم الاعتمادات حسب الجهات

جدول 8: ملخص الاعتمادات للوزارة حسب الجهات

الوزارة لا تفوض الميزانية إلى الجهات كون مصالحها الخارجية حديثة العهد(دجنبر2014) ولا تتوفر إلى حدود الساعة على العدد الكافي من الموظفين الذي سوف يمكنها من تدبير الميزانية على المستوى الخارجي.

الجزء الثاني : تقديم البرامج

البرنامج 1 : قيادة وحكامة

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تقديم كل الدعم الضروري من أجل تفعيل استراتيجية الوزارة. ومن بين أهدافه نذكر:

- وضع رهن إشارة الوزارة الموارد البشرية المناسبة على المستوى الكيفي والكمي؛
- ضمان تدبير ناجع للميزانية مبني على حسن الآداء والفعالية من حيث تدبير الموارد المالية والرفع من جودة الخدمات المقدمة؛
- السهر على ترشيد وضبط النفقات؛
- ضمان إنجاح جميع التظاهرات المنظمة من طرف الوزارة.

1. المسؤول عن البرنامج

مدير الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات

2. هيئات القيادة

1- مديرية شؤون الهجرة.

2- مديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية.

3- مديرية التواصل وتعبئة كفاءات مغاربة العالم.

4- مديرية التعاون والدراسات والتنسيق القطاعي.

5- المصالح الخارجية للوزارة / دور مغاربة العالم وشؤون الهجرة.

3. هدف ومؤشرات أداء البرنامج

المؤشر 1.1

نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة المئوية	-	4.6	4.2	3.9	3%	2019

توضيحات منهجية:

طريقة احتساب المؤشر :

البسط : مجموع الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالوزارة .

المقام: العدد الإجمالي للموظفين

مصادر المعطيات:

- النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية.
- قاعدة المعطيات.
- التوقعات العددية للمناصب المالية المحدثة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

غياب معطيات حول المناصب المالية التي سوف تحدث.

تعليق:

تطور مؤشر فعالية تدبير الموارد البشرية يجب أن يتبع منحى متجها نحو الانخفاض، الشيء الذي يرمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاولة لوظائف تدبير الموارد البشرية والتكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة.

المؤشر 1.2

معدل توافر نظم المعلومات

الوحدة	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة المئوية	-	-	99.4	99.5	99.5	2019

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

الطريقة المعتمدة لحساب هذا المؤشر هي: يقيم هذا المؤشر مدى توافر نظم المعلومات لدى المستخدمين النهائيين.

مصادر المعطيات:

- مدبر نظم المعلومات
- جميع المديريات
- شكايات المستفيدين من الخدمة

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لحساب هذا المؤشر لا تؤخذ بعين الاعتبار الأعطاب المسجلة خارج أوقات العمل

المؤشر 1.3

نسبة الولوج إلى التكوين

الوحدة	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة المئوية	-	68.6	70	75	75	2019

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر بالإعتماد على عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة بالنسبة لعدد الموظفين. عدد المستفيدين من التكوين هو عدد الأفراد المستفيدين من تكوين أو تدريب واحد خلال السنة .

الشخص الذي شارك في عدة برامج تكوينية يحتسب مرة واحدة.

مصادر المعطيات:

- قاعدة المعطيات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يشير هذا المؤشر بشكل عام إلى نسبة تغطية موظفي الوزارة واستفادتهم من البرامج التكوينية بشكل عام دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المرتبطة بالولوج الى التكوين حسب فئات الموظفين، النوع الاجتماعي، السن، مقر التواجد، ...

البرنامج 2 : مغاربة العالم

1. - ملخص استراتيجية البرنامج وأهدافه العامة

❖ تقديم قطاع المغاربة المقيمين بالخارج

بحكم المميزات العامة التي طبعت تاريخ الهجرة المغربية إلى الخارج، وكذا الوجهات التي كان يقصدها هؤلاء المهاجرين المغاربة عبر العالم، فإن الجالية المغربية تتميز اليوم بالتنوع في بنيتها وطبيعة مكوناتها. ويقدر عدد مغاربة العالم ما يقارب 4,2 مليون مواطن مغربي يتواجدون في أكثر من 100 بلد، تختلف أعدادهم وخصائصهم بين بلد إقامة وآخر، بل وحتى بين جيل وآخر داخل نفس بلد الإقامة.

يعيش الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين المغاربة في أوروبا، خاصة في فرنسا حيت يقدرون بـ 1.400.000 فرد، وإسبانيا 900.000 فرد، وإيطاليا 621.000 فرد. على أن أعدادهم في تزايد ملحوظ في باقي بقاع العالم حيت يبلغون في أمريكا الشمالية 179.000 فرد، وفي بلدان الخليج 106.000- فرد، وفي أفريقيا جنوب الصحراء 15.000 فرد وفي آسيا 3.000 فرد.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، فإنه يعيش حوالي 2.6 مليون مهاجر مغربي مزداد في المغرب داخل بلدان هذه المنظمة إلى حدود سنتي 2010/2011، ينضاف إلهم أفراد أسرهم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والمقدرين بحواي 900000 شخص. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه رغم الارتفاع الحاد الذي عرفته إذا العشرية الأخيرة في عدد المرشحين المغاربة للهجرة إلى الخارج، فإن أعداد هؤلاء المهاجرين بدأت تعرف نوعا من التراجع وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها على سبيل المثال الأزمة الاقتصادية التي ضربت بعض الدول الاوروبية وتداعياتها على النمو الاقتصادي.

من حيث البنية العمرية، تمتاز الجالية المغربية بارتفاع في نسبة الشباب بين أفرادها، حيت تشكل الفئة أقل من 45 سنة ما يقارب نسبة 60٪ من العددالإجمالي لمغاربة العالم، علما أن الهرم الإجمالي للجالية بدأ يعرف تطورا نوعيا يتميز بشيخوخة متزايدة لأفراده، خاصة ببعض البلدان مثل فرنسا. ومن المرتقب أن تعرف بلدان أخرى نفس المنحى خاصة إيطاليا وإسبانيا و هو ما سيطرح مستقبلا مشكل مواكبة هؤلاء المسنين ومعالجة أوضاعهم السوسيو-اقتصادية، داخل وخارج أرض الوطن، خاصة الفئات الهشة منهم.

وتمتاز بها الجالية المغربية بالخارج اليوم خصوصية أخرى هي ارتفاع نسبة النساء بين صفوفها، بعد أن كانت نسبة الرجال تحظى بالأغلبية، فقد أضحت النساء تشكلن 44 ٪ مقارنة مع الرجال بـ 56 ٪. وتعزى أسباب ارتفاع نسبة النساء في صفوف الجالية أساسا إلى التجمع العائلي الذي يعتبر السبب الأول للهجرة المغربية إلى الخارج، وذلك قبل الدوافع المهنية، أو الدراسة التي سجلت معدلات أعداد المستفيدين منها في الآونة الأخيرة نوعا من الاستقرار.

أما من ناحية التعليم، فإذا كان المستوى الدراسي لأفراد الجالية المغربية بالخارج يبقى محدودا، فإن هذا الوضع قد بدأ يتغير بشكل تدريجيا، وذلك بسبب تطور أعداد خريجي التعليم العالي، ولا سيما بعد الرفع من ولوج المرأة المهاجرة للتمدرس والمعرفة. إلا أن هذا التقدم الملموس في مجال التعليم ما فتئ يعاني من بعض النواقص أهمها ارتفاع معدل الهدر المدرسي بين الشباب.

ويبقى مغاربة العالم عرضة للمشاكل التي تعاني منها بلدان الاستقبال، مثل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها أوروبا والتي أدت إلى ارتفاع مهم في نسبة البطالة والتي بلغت 34٪ وتأثر بها خصوصا الأشخاص الذين لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات العالية، وذلك في اسبانيا التي تأثر فيها المغاربة بتبعيات بالبطالة وما يترتب عن ذلك من نتائج وخيمة على الاوضاع العائلية.

إن مثل تلك الصعوبات الظرفية التي تتعرض لها بلدان الاستقبال تأثر سلبيا على تماسك البيئة الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين المغاربة واندماجهم داخل بلدان الاستقبال. وقد أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع كبير في عدد العائدين منهم إلى أرض الوطن.

وتبقى الميزة الأساسية للهجرة المغربية أن الآلاف من المهاجرين المغاربة يشتغلون في وظائف ذات مهارات عالية، بالأخص في أمريكا الشمالية وبعض الدول الاوروبية، مقارنة مع الغالبية العظمى منهم الذين يشتغلون في وظائف ذات مهارات منخفضة؛ وإن كان مستوى اندماج أفراد هذه الجالية بالخارج يبقى وبشكل عام جد مرتفع في أمريكا الشمالية مقارنة مع مثيله في أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن أفراد الجالية المغربية يحتفظون بعلاقات وطيدة مع المغرب وبشعور قوي بالانتماء إلى الوطن . وينعكس ذلك في الزيارات الصيفية التي يقوم بها حوالي نصف أفراد هذه الجالية إلى المغرب سنويا، أي ما يقارب 3 ملايين مواطن، فضلا عن حركة التحويلات المالية والتي تفوق 80 مليار درهم.

إجمالا، فإن المغاربة المقيمين بالخارج يتميزون ببنية متعددة الخصائص والمكونات، كما أنه مجتمع ينمو ويتطور باستمرار، الشيء الذي يستدعي تنزيل سياسة عمومية خاصة به، تأخذ بعين الاعتبار حفاظ أفراده على علاقات ثقافية وطيدة مع المغرب، تلبي حاجياتهم ومتطلباتهم وتعبئتهم لدعم تنمية بلدهم الأصلي المغرب.

❖ أسس ودعامات الإستراتيجية

تستمد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أسسها من التوجيهات السامية الواردة في خطب جلالة الملك محمد السادس وإلى دستور المملكة لسنة 2011، إضافة إلى البرنامج الحكومي.

كما أن حماية حقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج منصوص عليها بشكل واضح في دستور المملكة لسنة 2011، خاصة الفصول رقم 16 و 17 و 18 و 163منه، كما أن خطابات جلالة الملك محمد السادس تؤكد على المكانة الهامة التي يحتلها مغاربة العالم داخل المجتمع المغربي (خطاب 6 نوفمبر 2005، 30 يوليو 2012، 20 أغسطس 2012، 30 يوليو 2015 و 20 غشت 2016) .

ومن جهة أخرى، يولي البرنامج الحكومي اهتماما خاصا للقضايا المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، حيث يضع مواطني المهجر ضمن أولويات السياسة الحكومية، وذلك من خلال الالتزام بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتعزيز علاقاتهم مع بلدهم الأصلي، آخذا في ذلك بعين الاعتبار التحديات الاستراتيجية المتمثلة في الحفاظ على الهوية الوطنية لأجيال الصاعدة.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة المغربية سياسة خاصة تهدف إلى تقوية و تعزيز روابط أفراد هذه الجالية المغربية بالخارج ببلدهم الأصلي، تنقسم إلى ثلاثة أهداف استراتيجية :

- الحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة العالم؛
- حماية حقوق ومصالح المهاجرين المغاربة؛
- ودعم مساهمة أفراد الجالية المغربية في تنمية بلدهم الأصلي.

التحديات الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هي:

1. **<u>قضايا تعزيز الهوية والانتماء الثقافي:</u>**
   - الحفاظ على الطابع المغربي لأفراد الجالية وعلاقاتهم ببلدهم الأصلي،
   - الارتباط بالثقافة المغربية وبالمذهب المالكي.
   - تقوية وإغناء الإرث الثقافي والإنساني المتبادل.
2. **<u>قضايا حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم :</u>**
   - ضمان الولوج إلى الخدمات العامة؛
   - التمثيلية والمشاركة في النقاشات الوطنية داخل المغرب؛
   - اندماج مغاربة العالم في بلدان الاستقبال؛

- مكافحة أشكال التمييز والعنصرية؛
- المساعدة الاجتماعية والإنسانية؛
- تسهيل إعادة الإدماج في حالة العودة.

3. **قضايا التنمية السوسيو– اقتصادية :**
- تطوير الاستثمارات المنتجة؛
- تثمين وتطوير تحويلات العائدات المالية؛
- تشجيع السياحة؛
- تعبئة كفائات مغاربة العالم.

4. **قضية حكامة القطاع :**
- الدفاع عن مصالح المغرب في الدول المضيفة.
- تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع البلدان المضيفة؛
- تعزيز التنسيق بين الفاعلين المتدخلين في هذا المجال.

انطلاقا من هذه التحديات، وضعت الوزارة خطة عمل حول المشاريع الثمانية (6 مشاريع قطاعية و 2 أفقية) التالية:

1. في المجال الثقافي :

يهدف هذا المشروع إلى تطوير عرض ثقافي موجه لمغاربة العالم من أجل تقوية وتعزيز علاقتهم بالمغرب مع تكريس مبادئ التماسك الاجتماعي والتسامح والتنوع من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء مراكز ثقافية "دار المغرب" في مختلف عواصم العالم؛
- تنظيم الفعاليات الثقافية،
- تنظيم المقامات والتبادلات الثقافية؛
- تعزيز التأطير الديني لمغاربة العالم؛
- تقوية قنوات التبادل والتواصل بين مغاربة العالم والمغاربة المقيمين بالمغرب؛
- تنظيم التظاهرات الرياضية؛
- وضع سياسة ثقافية شاملة ومندمجة لفائدة مغاربة العالم.

2. التربية والتكوين:

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الهوية المغربية لمغاربة العالم من خلال تكوينات موضوعية ذات علاقة بالثقافة المغربية (اللغة العربية والأمازيغية، والتاريخ والدين الإسلامي...) ومواكبة مغاربة العالم في الانتقال المهني إلى من خلال الإجراءات التالية:

- وضع برامج تعليمية موجهة لمغاربة العالم؛
- إعداد برنامج للتكوين المهني في المغرب لفائدة مغاربة العالم؛
- تقوية قدرات الجمعيات العاملة في مجال التعليم.
- وضع برنامج للدعم المدرسي لفائدة أبناء مغاربة العالم.

3. المجال الإجتماعي:

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع وتنظيم الإجراءات الاجتماعية في المغرب أو في البلدان المضيفة من أجل مواكبة ودعم مغاربة العالم من خلال الإجراءات التالية:

- وضع برنامج للدعم لفائدة مغاربة العالم في وضعية هشة؛

- وضع نظام للحماية الاجتماعية؛
- إعداد نظام لتدبير الوضعيات الحرجة؛
- المساهمة في إعادة إدماج مغاربة العالم بعد عودتهم؛
- إعداد خطة عمل لمرافقة الأشخاص المسنين و/أو المتقاعدين؛

- تشجيع وتأطير الأنشطة التضامنية للجمعيات؛
- إطلاق برنامج لتوصيف الجمعيات العاملة في المجال.

4. المواكبة القضائية والإدارية:

يهدف هذا المشروع إلى مساعدة ودعم مغاربة العالم في إجراءاتهم الإدارية والقانونية في المغرب وفي البلدان المضيفة من خلال الإجراءات التالية:

- المواكبة القضائية لمغاربة العالم ؛
- إعداد نظام لتدبير شكايات مغاربة العالم ؛
- اقتراح طرق لتحسين المساطر الإدارية الخاصة بمغاربة العالم؛
- إعداد نظام لليقظة القانونية حول المقتضيات التشريعية ذات التأثير على مغاربة العالم؛
- مرافقة مغاربة العالم في مساعيهم الإدارية.

5. تعبئة الكفاءات والشبكات:

يهدف هذا المشروع إلى تعبئة الكفاءات المغربية في مختلف المجالات وتشجيع مساهمتها في تنمية المغرب من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد الكفاءات من مغاربة العالم وحاجيات المغرب منها؛
- خلق فضاءات وتنظيم تظاهرات من أجل تبادل الخبرات مع الكفاءات المغربية في بلدان الإستقبال؛
- المساهمة في إنشاء وتعزيز شبكات تضم الكفاءات من مغاربة العالم؛
- إشراك مغاربة العالم في الاستراتيجيات القطاعية والبرامج التنموية ؛
- إشراك مغاربة العالم في تشجيع وإنعاش المبادلات التجارية مع بلدان الاستقبال.

6. الإستثمار والتنمية التضامنية:

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع ومواكبة استثمارات مغاربة العالم مع تعزيز مساهمتها التنمية الاجتماعية في التنمية الاجتماعية بالمغرب من خلال الإجراءات التالية:

- تعزيز التواصل حول فرص الإستثمار المنتج بالمغرب؛
- وضع أجهزة لتشجيع الإستثمار في المغرب؛
- مواكبة المستثمرين من مغاربة العالم؛
- خلق فضاءات للتبادل بين مغاربة العالم والجمعيات المحلية؛
- تشجيع مشاريع التنمية المستدامة والاقتصاد التضامني؛
- مرافقة المبادرات الاجتماعية لمغاربة العالم في إطار التنمية الاجتماعية والتضامنية بالمغرب ؛

7. إنشاء نظام للشراكة والتعاون يتسم بالشفافية والتكيف مع احتياجات مغاربة العالم والمهاجرين النظاميين بالمغرب:

ويهدف هذا المشروع إلى:

- ✓ على المستوى الوطني : تطوير برنامج طموح للشراكة مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية،
- ✓ على المستوى الدولي : تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف نموذجي ومثمر مع دول الاستقبال والمنظمات الدولية.

وذلك بوضع إطار مشترك لتبادل الآراء والعمل بشأن قضايا الهجرة من خلال الإجراءات التالية:

- عقد شراكات مع الفاعلين على المستوى الوطني؛
- تطوير التعاون المتعدد الأطراف مع الهيئات الدولية.

8. الحكامة والتواصل:

ويهدف هذا المشروع إلى هيكلة وتعزيز نظام إدارة الهجرة بالمغرب، من خلال إنشاء نظام للتنسيق بين الفاعلين، واعتماد مقاربة تشاركية في مواكبة الجمعيات، فضلا عن تعزيز التواصل حول سياسة الهجرة ببلادنا.

ويتضمن هذا المشروع أيضا الدعم والشراكة مع الجمعيات المهتمة بقضايا مغاربة العالم، من خلال نظام شراكة محكم وشفاف بين المجتمع المدني والوزارة.

وعلى مستوى آخر، أرست الوزارة استراتيجية لمواكبة الفاعلين في هذا المجال وتعزيز التواصل حول سياسة الهجرة في المغرب، من خلال تطوير وتنشيط وسائل التواصل، فضلا عن التنظيم والمشاركة في التظاهرات المهتمة بمغاربة العالم.

المسؤول عن البرنامج

الكاتب العام للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

2. المتدخلين في القيادة

تناط مهمة الإشراف على البرنامج بالوحدات الإدارية التالية :

1- مديرية الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات.

2- مديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية.

3- مديرية التواصل وتعبئة كفاءات مغاربة العالم.

4- مديرية التعاون والدراسات والتنسيق القطاعي.

5- المصالح الخارجية للوزارة / دور مغاربة العالم وشؤون الهجرة.

6- المراكز الثقافية المغربية بالخارج "دار المغرب".

3. أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

تم وضع ثلاثة أهداف استراتيجية و7 مؤشرات لقياس أداء برنامج مغاربة العالم. ويوضح الجدول التالي هذه الأهداف والمؤشرات المتعلقة بها :

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
برنامج : مغاربة العالم	الحفاظ على الهوية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم.	عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج الثقافية والتربوية والاجتماعية.
		نسبة معالجة الشكايات وطلبات المساعدة القضائية لفائدة مغالبة العالم.
	تشجيع مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب	عدد الكفاءات المغربية بالخارج المعبأة
		عدد حاملي المشاريع من مغاربة العالم والتي تمت مواكبتها من طرف الوزارة
	تعزيز الحكامة في مجال مغاربة العالم	تراكم عدد اتفاقيات الشراكة والتعاون التي أبرمتها الوزارة فيما يتعلق بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج
		عدد التظاهرات واللقاءات المنظمة من طرف الوزارة بالمغرب وبالخارج.
		عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة.

الهدف 1.1:

❖ **الحفاظ على الهوية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم.**

المؤشر 1.1.1:

عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج الثقافية والتربوية والاجتماعية.

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية :

❖ ***المؤشر الفرعي 1.1.1.1 : عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج الثقافية.***

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المستفيدين	12604	12542	15000	16000	16500	16500	2020

❖ ***المؤشر الفرعي 2.1.1.1 : عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج الاجتماعية.***

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المستفيدين	3083	2683	4000	4400	5000	5000	2020

❖ ***المؤشر الفرعي 3.1.1.1 : عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج التربوية.***

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المستفيدين	28949		30000		40000	40000	2020

توضيحات منهجية:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم تنفيذ البرامج الثقافية والتربوية والاجتماعية الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تهدف، من جهة، إلى تقوية وتعزيز روابطهم بوطنهم الأصل، مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية خصائصهم واختلاف انتظاراتهم، ومن جهة أخرى، مساعدتهم على الاندماج الايجابي ببلدان الاستقبال.

يمثل هذا المؤشر مجموع المستفيدين سنويا من البرامج الاجتماعية والتربوية والثقافية، المنظمة مباشرة من طرف الوزارة، على المستوى الوطني، المركزي واللامركزي، وعلى مستوى المراكز الثقافية بالخارج "دار المغرب"، وكذا جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج.

ويتم تحديد هذا المؤشر بناء على مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الوزارة، وبالأخص:

❖ على المستوى الثقافي، وبالإضافة إلى المراكز الثقافية بالخارج التي تلعب دورا مهما في النهوض بالثقافة المغربية والتعريف بمختلف مكوناتها ببلدان الاستقبال، تعمل الوزارة على تنفيذ مجموعة من البرامج لفائدة مغاربة العالم، سواء داخل أرض الوطن أو بدول الاستقبال، أبرزها:

- مشاركة أفراد الجالية المغربية بالخارج في احتفالات عيد العرش المجيد.
- برنامج الجامعات الصيفية لفائدة الطلبة المغاربة المقيمين بالخارج والذي ينظم بشراكة مع الجامعات المغربية.
- برنامج المقامات الثقافية الموجه للأجيال الصاعدة من المغاربة المقيمين بالخارج، التي تعرف صعوبات مرتبطة بإشكالية الهوية والاندماج ببلدان الاستقبال. ووعيا منها بهذه التحديات، تنظم الوزارة سنويا مجموعة من المقامات الثقافية لفائدة هذه الفئة وذلك بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني المغربي بالخارج وبتنسيق مع البعثات الدبلوماسية.
- اللقاءات والمنتديات الموضوعاتية المنظمة سنويا من طرف الوزارة، كمنتدى الشباب والجامعات الموسمية المنظمة، على غرار الجامعات الصيفية، لفائدة الطلبة من مغاربة العالم.
- الجولات المسرحية لفائدة المغاربة المقيمين بمختلف دول الاستقبال، بشراكة مع البعثات الدبلوماسية المغربية بالخارج ومع جمعيات الفرق المسرحية المغربية.
- أيام ثقافية ببلدان الاستقبال، بشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المغربية، وذلك بغية النهوض بالثقافة والحضارة المغربيتين وتعزيز إشعاعهما ببلدان الاستقبال.

❖ على المستوى التربوي، وبغاية تقوية روابط الأجيال الصاعدة من مغاربة العالم ببلدهم الأصلي والمساهمة في اندماجهم الإيجابي ببلدان الإقامة، وضعت الوزارة برنامجا طموحا يهدف، من جهة، إلى تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية للأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، ومن جهة أخرى، إلى تأطير البرامج التربوية للجمعيات العاملة في هذا المجال وتعزيز قدراتهم. ويتعلق الأمر خصوصا :

- ببرنامج تعليم اللغة والثقافة المغربية الذي يتم تنزيله ببعض بلدان الاستقبال، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة بين المغرب وبعض الدول كفرنسا وبلجيكا وإسبانيا.
- ببرنامج توزيع الكتب المدرسية والوسائل الديداكتيكية لفائدة الجمعيات المغربية بالخارج.

❖ على المستوى الاجتماعي: قامت الوزارة بوضع برنامج لدعم المغاربة في وضعية صعبة، وذلك من خلال:

- دعم تمدرس أطفال المغاربة المقيمين بالخارج المتواجدين في وضعية صعبة.
- تنظيم المخيمات الصيفية بأرض الوطن لفائدة أطفال المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تتيح للمشاركين تعزيز إلمامهم بالثقافة المغربية والحفاظ على هويتهم الوطنية.
- برنامج التكوين المهني والحرفي لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج لتمكينهم من تكوين مهني يؤهلهم للاندماج في سوق الشغل ببلدان الإقامة.
- المنح الجامعية السنوية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج والمنحدرين من أسر معوزة بشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.
- المواكبة الاجتماعية لفائدة المغاربة العائدين اضطراريا خاصة على مستوى الاندماج المدرسي والجامعي.
- تدبير الأزمات والمساعدة الاجتماعية لفائدة مغاربة العالم في وضعية استغاثة، وذلك عبر ترحيلهم إلى أرض الوطن من الدول التي تعرف أزمات، ووضع خلايا لتدبير الأزمات بإشراك كافة القطاعات المعنية على المستوى الوطني وأيضا على مستوى الحدود.
- ترحيل جثامين المغاربة المقيمين بالخارج في حالة عوز والذين لا يتوفرون على تأمين في هذا الشأن.

مصادر المعطيات

بالإضافة إلى تقرير النشاط السنوي للوزارة، فإن حساب هذا المؤشر يعتمد على تقارير أخرى لمختلف الفاعلين المعنيين بالأنشطة الثقافية والتربوية والاجتماعية الموجهة لفائدة مغاربة العالم ونخص بالذكر :

- دور مغاربة العالم وشؤون الهجرة؛
- المراكز الثقافية المغربية بالخارج "دار المغرب"؛

- التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة المغربية بالخارج؛
- جمعيات مغاربة العالم التي تربطها شراكة مع الوزارة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر

✓ يضم المؤشر نتائج مجموعة من الأنشطة، وإن كانت تتميز بطابعها التكميلي (الأنشطة الاجتماعية، الثقافية والتربوية)؛
✓ المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار :

- عدد المستفيدين، من المغاربة المقيمين بالخارج، من الأنشطة التي يتم تنظيمها على مستوى المراكز الثقافية المغربية بالخارج "دار المغرب" فضلا عن الأيام الثقافية في بلدان الاستقبال؛
- جميع الأنشطة المحققة في هذا المجال من طرف المؤسسات والقطاعات الوزارية الأخرى؛ بالأخص مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وزارة الثقافة، وزارة الصناعة التقليدية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية... إلخ.

تعليق

بعض مكونات هذا المؤشر لا تسمح بتقديم رؤية بعيدة المدى (ثلاث سنوات على سبيل المثال)، خصوصا فيما يتعلق بترحيل الجثامين وترحيل مغاربة العالم في وضعية استغاثة اللذين يعتمدان على طلبات لا يمكن التنبؤ بها.

مؤشر 2.1.1

نسبة معالجة الشكايات و طلبات المساعدة القضائية لفائدة مغاربة العالم.

هذا المؤشر يتكون من مؤشرين فرعيين اثنين:

❖ ***المؤشر الفرعي 1.2.1.1: نسبة معالجة الشكايات***

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة (%)	59	60	60	70	75	75	2020

❖ ***المؤشر الفرعي 2.2.1.1: نسبة معالجة طلبات المساعدة القضائية***

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة (%)	60	75	80	85	90	90	2020

توضيحات منهجية

إن حماية حقوق مغاربة العالم تعد من الأولويات الاستراتيجية للوزارة، ولهذا الغرض تم إحداث آلية لاستقبال مغاربة العالم والإنصات لهم ومعالجة شكاياتهم سواء داخل أرض الوطن أو خارجه.
فبأرض الوطن، يتمثل هذا البرنامج في استقبال وتوجيه ومواكبة مغاربة العالم، وذلك بتنسيق مع المؤسسات والقطاعات الوزارية المعنية، قصد إيجاد حلول لشكاياتهم.
وخارج أرض الوطن، يتمثل هذا الدعم في آلية المساعدة القضائية، المؤطرة بالقرار الوزاري عدد 430 بتاريخ 9 يونيو 2014، والتي تسعى إلى حماية حقوق ومكتسبات مغاربة العالم. تعمد هذه الآلية إلى تفويض ووضع تحت إشارة التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية اعتمادات مالية من أجل توقيع اتفاقيات المساعدة القضائية مع المحامين بدول الاستقبال قصد الدفاع عن مصالح مغاربة العالم.

وتهدف هذه الآلية إلى استقبال مغاربة العالم المتواجدون في وضعية صعبة وتقديم الاستشارة القانونية لهم، التي من شأنها تبسيط الإجراءات الإدارية وكذا القضائية في بلدان الاستقبال.

يمكن هذا المؤشر من تحديد حجم المساعدة المقدمة لمغاربة العالم وكذا معالجة شكاياتهم وتظلماتهم المسجلة بالوزارة وبمصالحها الجهوية وكذلك على مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة.

يقصد بمعالجة شكاية أو طلب مساعدة كل طلب تمت معالجته من طرف الوزارة أو من طرف مصالحها الجهوية سواء بالمغرب، عبر التنسيق مع المؤسسات والقطاعات الوزارية المعنية، أو خارج أرض الوطن عبر آلية المساعدة القضائية بتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

ولهذا يمكن تحديد هذه النسب بإحصاء عدد الشكايات والتظلمات وكذا طلبات المساعدة القضائية المتوصل بها، والتي تمت معالجتها بالنسبة للعدد الاجمالي للشكايات وطلبات المساعدة المتوصل بها.

مصادر المعطيات :

- تقرير الأنشطة السنوية للوزارة؛
- التقارير المقدمة من طرف دور المغاربة بالخارج وشؤون الهجرة؛
- تقارير المؤسسات والقطاعات الوزارية كوزارة العدل، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج ووزارة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

يشهد حساب هذا المؤشر مجموعة من المعيقات والمتمثلة بالأساس في صعوبة حصر جميع المعطيات المتعلقة بالشكايات والتظلمات وطلبات المساعدة المعالجة من طرف المؤسسات الوطنية . حيث أن الوزارة ليست بالمؤسسة الوحيدة التي تعمل على معالجة شكايات مغاربة العالم، بل عمدت مجموعة من المؤسسات والقطاعات الوزارية إلى وضع مجموعة من التدابير والإجراءات لاستقبال شكايات مغاربة العالم خصوصا خلال عطلتهم الصيفية بأرض الوطن.

تعليق :

ضرورة اعتماد نتائج المؤسسات الأخرى لتقديم الخلاصات التي تعكس مجهودات جميع الفاعلين على المستوى الوطني في هذا المجال.

الهدف 1.2

❖ **تشجيع مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب**

المؤشر 1.2.1

عدد الكفاءات المغربية بالخارج المعبأة

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد الكفاءات المعبأة	305	230	1000	1200	1250	1250	2020

توضيحات منهجية

يتوفر المغرب على خزان مهم من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، والتي تشكل رأسمالا بشريا ينتج قيمة مضافة متنوعة تتجلى في نقل الخبرات والممارسات الحميدة. وتهدف مقاربة الوزارة في مجال تعبئة كفاءات مغاربة العالم إلى تثمين معارفهم وخبراتهم المهنية وتأكيد دورهم الفعال في الدينامية التنموية للمغرب.

وهكذا ينبني عمل الوزارة في مجال تعبئة الكفاءات على تشجيع خلق شبكات الكفاءات الجغرافية والموضوعاتية من أجل إفراز نخب جديدة من الكفاءات حاملة للخبرات والمعارف والمشاريع، والمستعدة للإسهام بها في تنمية المغرب سواء بشكل مؤقت أو دائم.

وتهدف هذه الشبكات إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمغرب والعمل على تحقيق اندماج المواطنين المغاربة بالخارج في بلدان الاستقبال.

ومن بين الشبكات المحدثة في السنوات الأخيرة نجد :

- شبكة الصحافيات المغربيات بالخارج (مارس 2015) ؛
- شبكات النساء المقاولات والمسيرات المقيمات بالخارج (مارس 2016) ؛
- شبكة البيئيين المغاربة المقيمين بالخارج (ماي 2016) ؛
- شبكة التشكيليين المغاربة المقيمين بالخارج (يونيو 2016) ؛
- شبكة الصحافيين المغاربة المقيمين بالخارج (ماي 2016).
- شبكة المحامين المغاربة المقيمين بالخارج (نونبر 2017).

لذا يهدف هذا المؤشر إلى إحصاء الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج التي تمت تعبئتها خدمة لتنمية المغرب. وهكذا سيضم هذا المؤشر الكفاءات النشيطة التي يمكن تعبئتها من خلال مجموعة من الوسائل كشبكات الكفاءات وبوابة "مغربكم" ومختلف مشاريع تعبئة الكفاءات كبرنامج "فينكوم" وبرنامج العودة الطوعية للكفاءات المؤهلة TRQN III.

مصادر المعطيات :

- تقارير أنشطة الوزارة
- تقارير باقي الشركاء المتدخلين في هذا المجال

حدود ونقاط ضعف المؤشر :

لن يقوم هذا المؤشر باحتساب كل الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج التي تمت تعبئتها من خلال فاعلين وطنيين آخرين، كما لن يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات التي تعبئ نفسها بنفسها أو التي تعود للمغرب من أجل مشاريع الخاصة.

تعليق :

ضرورة العمل على تقوية قدرات الوزارة فيما يخص آليات جمع المعطيات وتحليل المؤشرات، خصوصا ما يتعلق بجميع نتائج باقي الشركاء.

المؤشر 2.2.1

عدد حاملي المشاريع من مغاربة العالم والتي تمت مواكبتها من طرف الوزارة

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المشاريع التي تمت مواكبتها	251	200	300	350	380	380	2020

توضيحات منهجية

خلال السنوات الأخيرة لاحظنا ارتفاع مهم في عدد المقاولات التي أنشأت من طرف المقاولين والمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، الذين ينتمون إلى جالية تفوق خمسة ملايين من نساء ورجال يتوزعون فيما يقارب على 120 دولة.

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وضعت ضمن أولوياتها تشجيع الدينامية المقاولاتية عبر خلق خلية مهمتها اعلام وتوجيه مغاربة المقيمين في الخارج الراغبين في الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مواكبة عن قرب لحاملي المشاريع من أفراد الجالية خلال جميع مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية؛ تعزيز الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية من أجل دعم وتشجيع المستثمرين للمساهمة في تنمية مناطقهم الأصلية بالمغرب.

في إطار اتفاقية الشراكة بين الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تم إطلاق " الجهة 13 " خاصة بمغاربة العالم المقاولينwww.membycgem.ma وهي عبارة عن أرضية رقمية تفاعلية متعددة اللغات من شأنها أن تمكن المقاولين من مغاربة العالم الولوج الى الخدمات المختلفة المقدمة من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كما ستوفر هذه الأرضية قناة للتواصل والتشبيك بينهم وبين مختلف الفاعلين الاقتصاديين بالمغرب.

كما توفر الوزارة مواكبة جهوية من خلال إنشاء دور مغاربة العالم بكل من الناظور وبني ملال وتزنيت لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج المنحدرين من هذه المناطق في إطار سياسة تقريب الإدارة من المواطنين ولاسيما من مغاربة العالم.
ومن جهة أخرى وضعت الوزارة بابا خاصا تحت عنوان "الاستثمار" بالبوابة إلكترونية www.marocainsdu monde.gov.ma يقدم كافة المعلومات للراغبين في الاستثمار بالمغرب من مغاربة العالم (المساطر الإدارية، التحفيزات ، الأوراش الكبرى.....).

وفي إطار تعزيز وتقوية القدارت في مجال توجيه ومواكبة حاملي المشاريع والراغبين في الاستثمار بوطنهم الأم، بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء، تم وضع نظام معلوماتي يمكن من التوجيه والمواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج وكذا قاعدة بيانات مركزية مفهرسة تمكنهم من الاستعلام عن مناخ الأعمال وكذا الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الاستثمار.

وعليه، تهدف الوزارة إلى تطوير مساهمة مغاربة العالم لتنمية بلدهم الأم من خلال تشجيع ودعم هذه المبادرات الاقتصادية التي تقوم بها المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تقديم الدعم الإداري والتقني والمالي في بعض الأحيان نخص بالذكر "صندوق استثمارات مغاربة العالم".

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المؤشر إلى تقديم معلومات عن مستوى دعم الوزارة لهذه المبادرات من خلال توفير عدد من المشاريع التي ساهمت في تنمية البلاد.

ولهذا الغرض سيجمع المؤشر النتائج التي تنتجها الوزارة مباشرة وتلك الخاصة بالشركاء في مجال المواكبة والدعم، ولا سيما الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة إنشاء المقاولات التابعة للبنك الشعبي وصندوق الضمان المركزي ووكالة التنمية الفرنسية والتعاون التقني البلجيكي والجمعيات ونوادي المستثمرين.

مصادر المعطيات :

- تقارير أنشطة الوزارة؛
- تقارير الشركاء المتدخلين في هذا المجال.

حدود ونقاط ضعف المؤشر :

يمكن لعدة مبادرات أن لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل نظام المحاسبة الذي يعتمده المؤشر الذي لا يمكن أن يكون شاملا، من جهة بسبب تعدد الفاعلين المتدخلين في مجال المواكبة، و تعدد المبادرات المتخذة بشكل مستقل من طرف المغاربة المقيمين بالخارج من جهة أخرى.

تعليق :

ضرورة إنشاء نظام لتقارب الجهود المبذولة في هذا المجال على الصعيد الوطني، سواء من حيث التنفيذ أو الرصد أو جمع المعلومات.

الهدف3.1 :

❖ تعزيز الحكامة في مجال مغاربة العالم

مؤشر 1.3.1

ترلكم عدد اتفاقيات الشراكة والتعاون التي أبرمتها الوزارة فيما يتعلق بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج

هذا المؤشر مكون من مؤشرين فرعيين اثنين:

❖ ***المؤشر الفرعي 1.3.1.1: تراكم عدد اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الوزارة على المستوى الوطني علاقة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج :***

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المعيار	السنة المعيار
حصيلة اتفاقيات الشراكة والتعاون	**29**	**32**	**35**	**38**	**42**	**42**	**2020**

❖ ***المؤشر الفرعي 1.3.1.2: تراكم عدد اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الوزارة على المستوى الدولي علاقة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج :***

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المعيار	السنة المعيار
حصيلة اتفاقيات التعاون	**7**	**9**	**11**	**13**	**15**	**15**	**2020**

توضيحات منهجية

قامت الوزارة بوضع نظام محكم للشراكة على المستوى الوطني وللتعاون على المستوى الدولي، وذلك بهدف تحقيق الالتقائية للجهود المبذولة من طرف مختلف المتدخلين في عملية تسيير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج.

ويرتكز ذلك تحديدا على التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بشؤون المغاربة المقيمين، وكذا التعاون إن على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

فيما يخص التنسيق والشراكة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إحداث اللجنة البين وزارية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة والمكونة من أكثر من عشرين قطاع وزاري ومؤسسة عمومية وطنية، فإن قضايا المغاربة المقيمين بالخارج تعالج أيضا في إطار تنسيقي مع كل المتدخلين سواء في إطار اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة البين وزارية أو في إطار ثنائي مع كل طرف على حدة من أجل تنفيذ برامج عمل خاصة، بشراكة مع القطاعات المعنية بقضية المغاربة المقيمين بالخارج.

على مستوى التعاون الدولي، تعتمد الوزارة على نمطين متكاملين للتعاون: الأول يهم التعاون المتعدد الأطراف الذي يكتسي أهمية بالغة في النظام الدولي بالنظر إلى أن معالجة قضايا الهجرة لا يمكن أن تتم إلا من خلال إجراءات المجتمع الدولي في إطار عمل دولي دائم. والثاني يتعلق بالتعاون الثنائي الذي يشكل أيضا جزءا مهما في تنمية علاقات التعاون مع الشركاء الرئيسيين للمغرب في مجال الهجرة، خاصة مع دول الشمال، ولكن أيضا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد وضعت

الوزارة إطارا للشراكة مع دول أوروبية تستضيف أعدادا كبيرة من المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تبادل وتطوير برامج تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمواطنينا المغاربة والدفاع عن حقوقهم المشروعة لتمكينهم من المشاركة في تنمية بلدهم الأصلي.

وفي هذا الاتجاه، تمت صياغة هذا المؤشر الذي تمت بلورته بدوره إلى مؤشرين فرعيين من أجل الاطلاع على معدل تطور الشراكات مع مختلف الشركاء الوطنيين والتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية بهدف معالجة الإشكاليات المتعلقة بمغاربة العالم، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ويهدف هذين المؤشرين الفرعيين إلى توفير المعلومات المتعلقة بتطور تراكم عدد الاتفاقات الإطار أو الخاصة التي أبرمتها الوزارة والتي لا تزال مدة إنجازها صالحة إلى غاية سنة قياس المؤشر. ويتعلق الأول بالاتفاقيات الوطنية المبرمة مع مختلف الإدارات والمؤسسات الوطنية. أما الثاني فيتعلق بالاتفاقات المبرمة على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف مع الشركاء الدوليين للوزارة.

مصادر المعطيات :

- تقرير أنشطة الوزارة ؛
- تقرير أنشطة القطاعات المعنية ؛
- تقارير المراكز الثقافية "دور المغرب" ؛
- اتفاقيات الشراكة المبرمة وطنيا حول قضايا المغاربة المقيمين بالخارج ؛
- اتفاقيات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف حول قضايا المغاربة المقيمين بالخارج.

حدود ونقاط ضعف المؤشر :

- الطابع الكيفي والعام للمؤشر (عدد الاتفاقيات المبرمة) لا يُمَكن من إعطاء المعلومة بكيفية دقيقة حول فعالية التعاون والشراكة ؛
- بالرغم من أن هذا المؤشر يقدم معلومات حول الجهود الوطنية والدولية من أجل حماية حقوق مغاربة العالم، إلا أنه يجمع بين نوعين من أشكال التعاون التي ليس لها بالضرورة نفس وتيرة التحقق.
- تقادم مدة صلاحية بعض الاتفاقيات التي لم من شأنها أن تؤثر سلبا على الطابع التصاعدي الذي يتميز به تحقق المؤشر ومؤشريه الفرعيين.

تعليق :

المؤشر 2.3.1 :

عدد التظاهرات واللقاءات المنظمة من طرف الوزارة بالمغرب وبالخارج.

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنةالقيمة المستهدفة
عدد التظاهرات	15	14	20	22	22	22	2020

واللقاءات المنظمة							

توضيحات منهجية:

تسهر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، سنويا على تنظيم مجموعة من التظاهرات ذات الصلة بقضايا مغاربة العالم سواء بالمغرب أو بدول الاستقبال.

وتهدف هذه التظاهرات التي تأخذ غالبا طابع ندوات، محاضرات، دورات تكوينية وكذا ورشات تواصلية الى التفاعل والتواصل مع أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج بغية تأطيرهم وضمان اندماجهم في بلدان الاقامة في ظروف جيدة وكذا تحفيزهم على المساهمة في التنمية السوسيو- اقتصادية لبلدهم الأم المغرب.

كما تشكل هذه التظاهرات إشعاعا للمملكة على الصعيد الدولي، بحيث تبرز قدرات بلادنا على التعاون من خلال التواصل الدائم مع النسيج الجمعوي لمغاربة العالم ومع مختلف المتدخلين في مجال التعاون الدولي ولعب دور إيجابي بفضاءات الحوارات الدولية وتتبع الاتفاقات الدولية.

يهدف هدا المؤشر الى تحديد مختلف التظاهرات المنظمة سواء من قبل الوزارة (المراكز الثقافية بالخارج "دار المغرب" ودور مغاربة العالم وشؤون الهجرة داخل الوطن) ، وكذا التظاهرات المنظمة من قبل الشركاء الأجانب ومدى تأثيرها على القضايا التي تهم جاليتنا.

مصادر المعطيات:

- تقرير حول أنشطة الوزارة ومختلف مصالحها ؛
- تقارير دور مغاربة العالم وشؤون الهجرة ؛
- تقارير المراكز الثقافية التابعة لها بالخارج "دار المغرب" ؛
- تقارير مختلف الشركاء الذين استفادوا من الدعم المقدم من قبل الوزارة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

رغم أن هذا المؤشر يقوم بحصر عدد التظاهرات واللقاءات المنظمة سواء من قبل الوزارة أو من قبل باقي شركائها إلا أنه يبقى مؤشرا ذا طابع عام بحيث لا يبرز البعد الاستراتيجي للتظاهرات.

تعليق: ---

المؤشر 3.3.1 :

عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة.

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة	سنةالقيمة المستهدفة
عدد المستفيدين من برامج الجمعيات	17.000	17.000	18.000	18.000	20.000	20.000	2020

توضيحات منهجية:

إن التحولات العميقة والمهمة التي عرفتها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وخاصة على المستوى الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، فرضت وضع مقاربة جديدة للتعامل مع خصوصيات واشكاليات وانتظارات هذه الفئة. وانخراطا في هذه المقاربة، وتنفيذا لإستراتيجية الحكومة الموجهة لمغاربة العالم، قامت الوزارة بوضع برنامج طموح للشراكة مع النسيج الجمعوي المغربي بالخارج من أجل إنجاز برامج مشتركة تستجيب لحاجيات محددة لفئات عريضة من مغاربة العالم.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج، وضعت الوزارة نظاما لحكامة الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم والذي يعكس الإرادة القوية للوزرة لوضع مشاريع للشراكة مع النسيج الجمعوي لمغاربة العالم ويرتكز على الإعلان السنوي عن برنامج لدعم مشاريع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

وهكذا ولتطوير الحكامة في تدبير برامج الشراكة مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر دعم تتبع ومراقبة المشاريع المدعمة، تمت الاستعانة بمساعدة تقنية خارجية من أجل تقييم المشاريع المنجزة من طرف الجمعيات والموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة استفادت أكثر من 100 جمعية من الدعم المقدم من طرف الوزارة من أجل المساهمة في تنفيذ المشاريع الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج والتي تندرج ضمن أولويات الوزارة وتتمحور حول مواكبة الشباب، والنساء وبعض الفئات في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية صعبة (المسنين، السجناء، القاصرين غير المرفقين).

يمكن هذا المؤشر من الوقوف على المجهودات التي تقوم بها الوزارة من أجل مواكبة الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر تقديم عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة أو مصالحها الخارجية (بالمغرب) أو المراكز الثقافية ("دار المغرب") أو التمثيليات الديبلوماسية أو القنصلية للمملكة بالخارج.

مصادر المعطيات :

- تقرير حول أنشطة الوزارة ومختلف مصالحها ؛
- تقارير الجمعيات المستفيدة من الدعم ؛
- تقارير الشركاء الآخرين المعنيين بتنفيذ مشاريع الجمعيات ؛
- تقارير التمثيليات الديبلوماسية أو القنصلية ؛
- تقارير المراكز الثقافية ("دار المغرب") ؛

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

إن عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة، رهين بعدد طلبات الدعم المعبر عنها من طرف الجمعيات وعدد المشاريع المنتقاة من طرف لجنة الانتقاء المحدثة على صعيد الوزارة لغرض دراسة وانتقاء مشاريع الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم.

تعليق:

البرنامج 3 : الهجرة و اللجوء

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

لقد تبنى المغرب بشكل سيادي منذ عام 2013 سياسة جديدة للهجرة تهدف إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة ،ذات بعد إنساني ومسؤول.
هذه الإستراتجية تتبع أساسا من مختلف العناصر المكونة للتشخيص وكذا الرهانات الإستراتجية المطروحة بخصوص قضايا الهجرة. وهي تأتي في سياق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله و في إطار استمرارية العمل التي بادرت به الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بتعاون مع مختلف الفاعلين الوطنيين و الدوليين وكذا الجمعيات الغير الحكومية.

وللاستجابة لهذه التحديات، تشمل الرؤية على أربعة أهداف استراتيجية : تسهيل اندماج المهاجرين، تأهيل الإطار القانوني، تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان ووضع إطار مؤسساتي ملائم.

وتضم هذه الإستراتيجية 27 هدفا خاصا، مجسدة في 81 عملية، وتتوزع على11 برنامجا قطاعيا وأفقيا:

← قطاعي: 1. التعليم والثقافة، 2. الشباب والترفيه، 3. الصحة، 4. السكن، 5. المساعدة الاجتماعية والإنسانية، 6. االتكوين المهني، 7.التشغيل.
← أفقي8. تدبير تدفقات المهاجرين ومكافحة االتجار بالبشر، 9. التعاون ا والشراكات، 10. الاطار القانوني و الاتفاقيات، 11. الحكامة والتواصل.

على مدى السنوات الأربع الماضية، أحرز تقدم كبير في تنفيذ هذه الإستراتجية .حيث تم إطلاق حملتين لتسوية أوضاع المهاجرين، الأولى سنة 2014 والثانية منذ أواخر 2016، تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي، وذلك عبر تبني قانون مكافحة الاتجار بالبشر وإعداد مشروعي قانونين بشأن اللجوء والهجرة، سيعرضان قريبا على أنظار السلطة التشريعية وإنجاز برامج الإدماج بالشراكة مع المجتمع المدني من أجل تمكين المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى مجموع الخدمات العمومية: التعليم، الصحة ،السكن ،التكوين المهني و الشغل، شأنهم في ذلك شأن المغاربة.

2. مسؤول البرنامج

مدير شؤون الهجرة

3. المتدخلين في القيادة

تم وضع آلية لتنسيق الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، حيث يتضمن نظام الحكامة ثلاث هيئات ذات صلاحيات متكاملة :

- **اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**: يعهد إليها الإشراف على الإستراتيجية والتحكيم على المستوي الأفقي وتجتمع تحت رئاسة رئيس الحكومة وبحضور الوزراء المعنيين .
- **لجنة القيادة:** يعهد إليها القيادة والتحكيم واتخاذ القرارات والإشراف على البرامج، وتجتمع برئاسة الوزير أو الكاتب العام بحضور كبار الأطر بالوزارات والمؤسسات المعنية.

لجن البرامج: يعهد إليها تتبع سير البرامج. تجتمع هاته اللجن برئاسة مدير شؤون الهجرة وممثلي الوزارات والمؤسسات المعنية والشركاء.

عدد حاملي المشاريع من مغاربة العالم والتي تمت مواكبتها من طرف الوزارة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

المؤشر 1.1

تسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين داخل المجتمع المغربي

المؤشر1.1.1 :

عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية و الإنسانية

الوحدة	الإنجاز 2016	قانون المالية 2017	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	13.000[1]	17.200[2]	17500	17800	18000	18000	2020

توضيحا تمنهجية:

وفقا للإستراتجية الوطنية للهجرة واللجوء، يهدف برنامج المساعدة الاجتماعية والإنسانية إلى تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين وإدماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية من خلال إبرام إتفاقيات بين الوزارة والمجتمع المدني.

يتعلق الأمر بإعطاء سنويا عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية و الإنسانية المقدمة من طرف الجمعيات المدعمة من طرف الوزارة.

مصادر المعطيات:

مديرية شؤون الهجرة

المجتمع المدني

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر يضل نسبيا نظرا لعدم توفر معطيات تحدد العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

تعليق:

صعوبة تحديد تطور تدفقات المهاجرين واحتياجاتهم من حيث المساعدة الاجتماعية والإنسانية.

1. يتم تحديد احتساب عدد المستفيدين على الشكل التالي:

- عدد المستفيدين من المعونة الممنوحة في إطار طلب عروض للمشاريع برسم سنة 2015 الذي أطلق في نهاية عام 2015 و تم تنفيذه في عام 2016 (2000 مستفيد).

- عدد المستفيدين من المساعدات المقدمة من طرف الهلال الأحمر في إطار الشراكة مع الوزارة، خلال الفترة الممتدة (نهاية عام 2015-2016) (11000 مستفيد).

2. تم تحديد احتساب عدد للمستفيدين على الشكل التالي :

- عدد المستفيدين من المعونة الممنوحة في إطار طلب عروض للمشاريع 2016 الذي أطلق نهاية عام 2016 ونفذ في عام 2017 (2200 مستفيد).

- عدد المستفيدين المتوقعين من المعونة التي سيقدمها الهلال الأحمر من خلال توقيع الشراكة مع الوزارة، نهاية عام 2017 (15 000 مستفيد).

*** طريقة تحديد القيمة المستهدفة في طور الانجاز**

المؤشر2.1.1.:

عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من الدعم المدرسي.

الوحدة	الإنجاز 2016[1]	قانون المالية 2017[2]	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	245	301	360	430	520	520	2020

المؤشر1.1. 3:

عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من التربية غير النظامية.

الوحدة	الإنجاز 2016 1	قانون المالية 2017[2]	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	422	460	510	560	620	620	2020

المؤشر 4.1.1 :

عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من تعليم اللغات والثقافة المغربية.

الوحدة	الإنجاز	قانون المالية	مشروع قانون	التوقع	التوقع	القيمة المستهد	سنة القيمة

	2016[1]	2017[2]	المالية 2018	2019	2020	فة	المستهدفة
العدد	688	1063	1500	1800	2000	2000	2020

المؤشر1.1. 5 :

عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من التعليم الاولي.

الوحدة	الإنجاز 2016[1]	قانون المالية 2017[2]	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	0	265	350	-----	----	----	-----

توضيحات منهجية:

وفقا للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يهدف برنامج " التعليم و الثقافة" إلى إدماج أبناء المهاجرين واللاجئين في التعليم النظامي وغير النظامي، وتشجيع جميع أشكال التنوع والتلاقح الثقافي، وكذا تكوينهم في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية.

ولتلبية الاحتياجات الخاصة بهذه الفئة، أبرمت شراكات مع المجتمع المدني من أجل استفادة المهاجرين واللاجئين من الدعم المدرسي ،التعليم غير النظامي ، التعليم الاولي وتعليم اللغات والثقافة المغربية.

ويتعلق الأمر بإعطاء سنويا عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من الخدمات المذكورة أعلاه، المقدمة من طرف الجمعيات التي تدعمها الوزارة في إطار طلب عروض المشاريع.

[1]بالنظر إلى أن السنة الدراسية تبدأ في شتنبر 2016، فإن أرقام عام 2016 المقدمة تشير إلى عدد المستفيدين المسجلين في العام الدراسي 2016-2017، في إطار طلب عروض المشاريع لعام 2016.

[2] تجدر الإشارة إلى أن أرقام عام 2017 المقدمة هي تقديرات لعدد المستفيدين المسجلين في العام الدراسي 2017-2018 في إطار طلب عروض المشاريع لعام 2017. حيث سيتم الإعلان عن الأرقام النهائية خلال يونيو 2018

مصادر المعطيات:

مديرية شؤون الهجرة

قطاع التربية الوطنية

الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

المجتمع المدني

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر يضل نسبيا نظرا لعدم توفر معطيات تحدد العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

تعليق:

صعوبة تحديد تطور تدفقات المهاجرين و احتياجاتهم.

المؤشر 3.1. :

عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من التكوين المهني و المصاحبة من أجل الإدماج في سوق الشغل.

الوحدة	الإنجاز 2016 [1]	قانون المالية 2017 [2]	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	186	330	400	----	----	----	----

توضيحات منهجية:

وفقا للإستراتجية الوطنية للهجرة واللجوء، يهدف برنامجي التكوين المهني والتشغيل إلى ضمان ولوج المهاجرين للتكوين المهني وتسهيل اندماجهم السوسيو المهني من خلال إبرام إتفاقيات مع المجتمع المدني.
يتعلق الأمر بإعطاء سنويا عدد المهاجرين و اللاجئين المستفيدين من التكوين المهني و المصاحبة من اجل الإدماج في سوق الشغل المقدمة من طرف الجمعيات المدعمة من طرف الوزارة.

مصادر المعطيات:

مديرية شؤون الهجرة

المكتب الوطني للتكوين المهني و إنعاش الشغل

المجتمع المدني

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر يضل نسبيا نظرا لعدم توفر معطيات تحدد العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

تعليق:

صعوبة تحديد تطور تدفقات المهاجرين و احتياجاتهم.

[1] تشير أرقام عام 2016 إلى عدد المستفيدين المسجلين في التكوين المهني و المصاحبة في إطار طلب عروض المشاريع لعام 2015 والتي أنجزت في عام 2016.
[2] تشير الأرقام المقدمة في عام 2017 إلى عدد المستفيدين المسجلين في التكوين المهني والمصاحبة في إطار طلب عروض المشاريع لعام 2016 والتي هي في طور الانجاز حاليا.

*** طريقة تحديد القيمة المستهدفة في طور الإنجاز**

الهدف1. 2: تعزيز التوعية وتدخل الشركاء الفاعلين في مجال الهجرة

المؤشر1. 1.2 :

عدد الأنشطة المنظمة من طرف الوزارة فيما يخص قضايا الهجرة و اللجوء

الوحدة	الإنجاز 2016	قانون المالية 2017	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
العدد	08	08	-----	----	----	-----	-----

توضيحات منهجية:

وفقا للإستراتجية الوطنية للهجرة واللجوء يهدف برنامج الحكامة والتواصل إلى تعزيز الحكامة في إطار تدبير مندمج ومسؤولية مشتركة، تنمية اليقظة فيما يخص قضايا الهجرة، تعزيز قدرات الفاعلين المكلفين بقضايا الهجرة واللجوء والإخبار والتحسيس بقضايا الهجرة واللجوء و ذلك من خلال تنظيم عدة ملتقيات علمية وأيام دراسية تهم جوانب عديدة مرتبطة بالهجرة وكدا تقييم الأنشطة والبرامج المتعلقة بتنفيذ

الإستراتجية الوطنية للهجرة واللجوء فضلا عن الاحتفال باليوم العالمي للمهاجر (18 دجنبر من كل عام) واليوم العالمي للاجئ (20 يونيو من كل عام).

مصادر المعطيات:

مديرية شؤون الهجرة

مديرية التواصل و تعبئة كفاءات مغاربة العالم

مديرية الموارد البشرية و المالية و نظم المعلومات

المؤشر .1. 2. 2:

مراقبة الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي على الأقل مرة واحدة كل سنتين.

الوحدة	الإنجاز 2016	قانون المالية 2017	مشروع قانون المالية 2018	التوقع 2019	التوقع 2020	القيمة المستهدفة	سنةا لقيمة المستهدفة
العدد	01		01		01	-----	-----

توضيحات منهجية:

تهدف الشراكة مع الجمعيات إلى تبني مقاربة تشاركية لمرافقة الوزارة في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والرفع من القدرات المهنية للجمعيات العاملة في هدا المجال من أجل ضمان النجاعة والفاعلية في تنفيذ مشاريع الإدماج.
في هذا الصدد، من أجل تجويد مجالات التدخل المرتبطة بالجمعيات بهدف التنزيل الإجرائي للمشاريع المدعمة من طرف الوزارة، يتم إطلاق طلب عروض خاص بالمصاحبة التقنية والمراقبة من أجل تقييم المشاريع المدعمة واستخلاص توصيات عملية من أجل الارتقاء و النهوض بهذه العملية المرتبطة بالإدماج.

يتعلق الأمر بمراقبة الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي على الأقل مرة واحدة كل سنتين.

مصادر المعطيات:

مديرية شؤون الهجرة
مكتب الدراسات المتعاقد معه

*** طريقة تحديد القيمة المستهدفة في طور الانجاز.**

الجزء الثالث : محددات النفقات

محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية (N-1)

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	14	10%
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	3	2%
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	133	88%
المجموع	**150**	**100%**

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	141	94%
المصالح اللاممركزة	9	6%
المجموع	**150**	**100%**

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
الرباط - سلا - القنيطرة		
الدار البيضاء - سطات		
فاس - مكناس		
مراكش - اسفي		
طنجة - تطوان - الحسيمة		
سوس - ماسة	**2**	**22.2%**
الشرق	**4**	**44.4%**
بني ملال - خنيفرة	**3**	**33.3%**
درعة - تافيلالت		
العيون - الساقية الحمراء		
كلميم - واد نون		
الداخلة - وادي الذهب		
المجموع	**9**	**100%**

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 16: توقع نفقات الموظفين للسنة N (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة [2]	26.496.000,00	157
المناصب المحذوفة [3]		
عمليات التوظيف[4] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)		
عمليات الإدماج		
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور[3] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)		
الترقيات في الدرجة والرتبة[3] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)		
نفقات الموظفين المؤداة من طرف المؤدية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)	26.496.000,00	157
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة		
نفقات الموظفين المتوقعة		